الطائفيات الأربع

إنّ وقفات طويلة ودقيقة مع الواقع والظاهرة الاجتماعية وتفاعلها مع عناصر عدّة قد أوصلني إلى قناعة أن النظر إلى الطائفية بمعناها القديم «المذهبي» أو «الديني» أمرٌ خاطئ، وقد استطاعت الأحداث بمرور الأزمان أن تبلور أشكالاً وأنماطاً وأضرباً عدة من الطّائفية، لكنّ الفكر مازال عاجزاً عن ملاحقة المسار الأصلي للتشكّل الاجتماعي. إنّ الذين يتحدثون عن عودة الصّراعات الطّائفية لم يدركوا أنّ الصراعات الطّائفية لم تختف، وإنّما الذي عاد وفق دورة الزمن هو الطّائفية بمعناها القديم، والذي هو عندهم شكلها الأوحد.. إنّ هذه الطّائفية حسب استقراء دقيق للتاريخ البشري قد أخذت أضرباً وأشكالاً أهمّها عندي أربعة.

١ــ الطائفية القبلية:

إنّ القبيلة هي الاجتماع غير المنظّر له لأنّها الامتداد الطبيعي للأسرة، فالفرد يتّسع تناسلاً في الأسرة وتتّسع الأسرة في القبيلة وتتسع القبيلة في الأمة دون الإسهاب طبعاً في ذكر المراحل الثانوية كالبطون والأفخاذ... وهذا قد يتوافق مع «تونيز» و«سبنسر» من

كون «المجتمع يزداد تعقيداً أكثر وأكثر في سيرورة ذات خط مستقيم، وأنّ البُنى الصّغيرة والبسيطة تنمو لتُصبح بنى كبيرة ومعقدة»[١٢].

ويتحدّث أنطون سعادة في "نشوء الأمم" عن أحوال مثل هذا الاجتماع فيقول: «أحوال هذا المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي بحكم الضرورة متتابعة لأحوالهم الاقتصادية ومطاوعة لها، فنظامهم الاجتماعي يقوم على الرّابطة الدّموية، المنتهية بالقبيلة، والفرد في هذا النظام ككلّ فرد آخر بدون فرق أو ميزة، أي أنّ قيمته هي في الغالب عددية عامّة لا نوعية خاصّة، لأنّ فقد العمران ونقص المطالب الحاجيّة والكمالية يبطلان المواهب الشخصية وينفيان المزايا الفردية»[١٣].

إن المشكلة كامنة في فهم البعض للقبلية فهماً قاصراً يجعلها مرحلة للتطوّر البشري غير قابلة للظهور مرة أخرى تماماً كما لو قلنا: "عصر الأموسابيان" Homo sapiens مثلاً. ذلك لأنّ القبليّة تشكّل موجود بالقوّة في أكثر المجتمعات والشّعوب، المحافظة على الأنساب، وتمثّل القبلية تشكُّلاً أو إرهاصات تشكّل للأممية القومية بحكم أنّ الأمة بمعناها الثقافي والمقوّماتي سابقة للدولة وليس العكس كما هو الحال بالنسبة لعمانويل والرشتاين Immanuel-Wallerstein الذي

يقول: «نظرة منظمة إلى تاريخ العالم الحديث ستظهر لنا.. إنّ الدولة وتقريباً في كلّ حالة، سبقت الأمّة، وليس العكس»[١٤]، ويأتي هذا الخلط عند عمانويل من إخضاعه الأمة للمنظور السياسي الإيديولوجي لا الثقافي وهو الشيء الذي تذكره مشاركته في الكتاب «ايتيان باليبار» حين تقول: «القومية بذاتها قد تكون نتيجة إيديولوجية سياسية للطّابع الإمبريالي للأمم»[١٥].

٢ــ الطائفية السياسية:

إنّ تفتيت المجتمع وإعادته إلى حالة الوحدات الأساسية المفككة ثمّ إعادة تركيبه في تشكيلات سياسية «أحزاب ومنظمات» جماعات ضغط «لوبيات» وحواشي، وبطانات معناه إيجاد صيغ أخرى تحلّ محلّ القبلية كعنصر بارز مؤطّر وشعار، ولهذه الطائفية السياسية صور.

١ــ في حال ما إذا كانت بناء على كمون واختفاء عنصر القبلية، وآنذاك فهي تقوم بتجميع أفراد لا تجمعهم رابطة القبيلة.. لذلك يكون الولاء كلّه في هذه الحال للطائفة السياسية، التي تحلّ محلّ القبيلة في الولاء والانتماء.

٢ــ في حال ما إذا كانت الطائفية السياسية بناء على ضعف القبيلة وآنذاك فهي التي تملك الولاء الأوّل والأعلى ويظهر هذا الواقع في بعض المنتمين إلى الأحزاب والتكتلات السياسية في بعض

الأحزاب الخليجية كما في الكويت، وفي هذه الحال تستخدم بقايا سلطة شيخ القبيلة في دعم الحزب السياسي، فيلاحظ الملاحظ أن الانتخابات مثلاً خضعت لا للمشروع المطروح في الحملة الانتخابية بل لبقية التواجد القبلي.. ويشكّل شيخ أو كبير القبيلة في هذه الحال قطباً في الحزب وفي العملية الانتخابية ممّا يعطي رئيس الحزب صورة شيخ مجموعة من القبائل..

وهذه الديمقراطية أو الحزبية الصّورية تتقوّى يومياً في ظلّ إضعاف القبيلة وتجفيف روابطها وقوامتها على أفرادها.. وها هنا تتباين وتتعدّد ولاءات القبيلة، إذ مع ضعف قوامتها ينقسم أبناؤها إلى ولاءات لأحزاب سياسية عدة، الأمر الذي يزيد من ضعفها.

٣ــ في حال ما إذا تحوّلت القبيلة إلى حزب، وآنذاك يكون المهيمن هو القبيلة وما الحزب آنذاك إلا وسيلة مصلحية للقبيلة، وحين يسقط الحزب تبقى القبيلة، وهذا مثاله بعض الأحزاب الإيديولوجية التي لا تستند في ظهورها ولا في بقائها إلى المرجعية القانونية "الاعتماد"، لذلك تحافظ على بقائها بعد تعرّضها للحلّ ممّا يعني أنّ التجمّع السياسي أو الحزب لا يعني بالنسبة لها إلا واجهة سياسية تكمن خلفها فلسفة أو إيديولوجيا أو عقيدة ما..

وحين نتكلّم عن الطّائفية السياسيّة فإننا نتحدّث أيضاً عن تحوّل

الصّراع بين القبائل إلى صراع بين الأحزاب، ممّا يؤكد أنّ الباقي والدائم في الظاهرة هو الصّراع أمّا التكينن وشعاره فإنّه يأخذ أشكالاً عدّة..

إنّ الإنسان بطبعه التركيبي (إنس + إنس = إنسان) وبطبعه الاجتماعي وبتطلّب المصلحة من دفع المضار وجلب المصالح إلى تكينن في إطار ظلّ منذ ظهوره محافظاً على معنى الجماعة كإطار لمعاشه وحركته..

إنّ هذا قد يكون أمراً جبليّاً فُطِرَ عليه كما قد يكون تعوّداً لم يستطع الفكاك منه فكلّما سقط عنده تجمّع لجأ إلى تجمّع جديد من القبيلة إلى الحزب إلى....الخ

لقد ظهر الإطار السياسي الأوّل في شكل «الدّولة» مستنبطاً من معنى الأسرة، إذ أنّ القبيلة هي أسرة كبيرة وآنذاك فهي تحتاج إلى من يمثّل فيها ما يمثله الأب في الأسرة من السّلطة، لذلك كان الحكم آنذاك يميل إلى الأبوية القائمة على السنّ والاحترام والحكمة.. وكانت تلك هي نقطة ظهور الطائفية السّياسية، بعد ذلك بأزمان بدأ طرح مسألة رضى الشّعب. ولم يعد الكيان السياسي وحدة واحدة راضية ومتآلفة، إذ ظهرت «المعارضة» في شكلها البدائي الذي يعني «الدسّ» و«المكر» أو «القتل» و«الحرب».

ولعلّ «العقد المزدوج» الذي وضعه بعض الكتاب البروتستانت

في وجه الكاثوليك في أوروبا كان مثالاً رائعاً وبارزاً للتململ والقيام على فكرة "الحق الإلهي" التي كانت تجعل الحاكم مسؤولاً فقط أمام الله وليس للشعب إذ ذاك أن يحاسبه، لقد جاءت نظرية العقد "المزدوج" بشيء جديد، يمسّ رضى الشّعب. إذ معنى مزدوج أنّ العقد عقد بين الله والشعب ثمّ بين الملك والشعب، وآنذاك فإذا حاد الحاكم عن أوامر الله ونواهيه ونقض ما بينه وبين الله كان واجب الشعب استناداً إلى عقده مع الله أن يقوم عليه، أي على الحاكم.

وهذا قريب من "البيعة" في الإسلام، إذ واجب طاعة للحاكم مشروطة بصلاحه والتزامه بالشرع "أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم" كما كان يقول الخلفاء الرّاشدون رضوان الله عيهم..

وقد ظهرت الكثير من النظريات السياسية المفلسفة للسلطة والدّولة منها "اللفياتان" لهوبز، ونظرية لوك، وباكونين، ونظرية العقد الاجتماعي لروسو.. وهكذا وحين تبلورت فكرة المعارضة وُجدت لها هي الأخرى تنظيرات تحدّدها كسلطة بالقوة، وكان أظهرها الديمقراطية، وقد اختلف في بداءة الدّولة هل هي بداءة الاجتماع البشري (بدء البشرية) أو في طور معيّن من أطوار هذا الاجتماع. فقالت نظرية بأنّ الدّولة نشأت مع بدء الإنسانية وقالت نظرية أخرى

بأنها نشأت حيثما ظهرت الفوارق الاجتماعيـــة[١٦]. والحقيقـــة أنّ الأفراد القليلين لا يحتاجون إلاّ إلى رابطة بسيطة تنظّم حياتهم، بـــل إنّ الحياة في مبدئها كانت اعتباطيّة لا تخضع إلاّ للنبوءة أو للغريـــزة.. إنّ الديمقراطية قد استطاعت أن تكرّس الطّائفية السياسيّة وتفتح الأبواب لإنشاء الصّراع..

إننا حين نذكر إنشاء الصّراع أو إنشاء أطرافه في مجتمع موحّـــد فإننا نقصد أنّ الكثير من الأحزاب التي تظهر بعد فتح باب التعدديـــة في بلد ما هي أحزاب وليدة الديمقراطية إذ لم يكن له وجود قبل ذلك كما هو شأن الأحزاب التي تعيـــش المرحلـــة الســـريّة، وآنـــذاك فالديمقراطية هي منشئة هذه الأحزاب فبفتح باب التعددية يلجأ الكثير من مريدي الظهور إلى إنشاء أحزاب، كما تلجأ قـــوى أجنبيـــة إلى الاتصال بنخب وشرائها لتكوين أحزاب تمثّلها في تلـــك البـــلاد.. وهكذا.. أمّا الجماعات والكيانات الدينية والثقافية والاقتصادية، الـــتي تتحوّل إلى أحزاب، فإنّها تتحوّل بعد إعلان التعددية أيضاً وبذلـــك تخرج من كونها أجزاءً مكمّلة للجماعات الأخـــرى في المجتمـــع إلى أجزاء تتبنّى التكامل الذاتي المستغني عن الآخرين، ولذلك تنشـــأ في الدولة دول، إحداها موجود بالفعل والبقية موجودة بـــالقوة. وقـــد تعرّضت الدول الخليجية قبل سنة ١٩٦٧م لتكيننات سياسيّة أخـــذ بعضها منعطف التمرّد.. جاء في كتاب «المجتمع والدولة في الخليـــج

والجزيرة العربية": «يمكننا أن نميّز مرحلتين من مراحل تطوّر حركات المعارضة والتمرّد في التاريخ المعاصر لمجتمع الخليج والجزيرة العربية: المرحلة الأولى تمتدّ من عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٨م حيث كانت القوى الاجتماعية الجديدة في المنطقة في مرحلة اختمار، فانصبّت أغلب مطالبها على الحكم الدّستوري.. والحريات العامة وقضايا الإصلاحات الإدارية (أو إدخال الإدارة الحديثة) وتحسين الأوضاع المادية والإلحاح على تأييد قضية فلسطين. أمّا في المرحلة الثانية من عام ١٩٥٩م إلى عام ١٩٦٧م فقد تطورت المطالب...»[١٧]

إنّ تبنّي أيّ دولة لخيار الديمقراطية معناه تبنّي السياسة الفرعونية الرّامية إلى إضعاف الشعب والأمة:)إنّ فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منه) إنّ بعض الأنظمة تسعى إلى فتح باب التعددية لتعزل قوة ما تراها تهدد وجودها، وحين ينقسم الشعب شيعاً وطرائق يتمّ الاستفراد بالمجموعة المطلوبة التي كانت جزء لا يتميّز عن الشعب وبالتالي يعتبر القضاء عليها قضاء على عضو من الشعب..

إنّ الخليج يتعرّض اليوم لحملة ديمقراطية عاتية تتمثّل في تحريك النّخب للمطالبة بمزيد من الانفتاح والديمقراطية، وحين نتكلّم عن الانفتاح المكاني على الغرب ونظمه وإيديولوجياته فإنّنا في الوقت ذاته

نعني الانغلاق على الماضي «الزمان» الذي يعتبر الانفتاح عليه ضماناً لتواصل التوارث الثقافي. إنّ تحوّل التوارث الثقافي من توارث زماني «الأجداد أو الأسلاف» إلى توارث مكاني «الغرب» يمثّل ردّة حضارية خطيرة. كما أنّ أيّ دولة سينفتح فيها باب التعددية ستسقط ضحيّة للتهارش والتقاتل بين الأحزاب والجماعات والطوائف بعد ذلك في أكثر من عقد..

ثمّ إنّ الديمقراطية التي يريد «المركز العولمي» عولمتها وتنميط العالم عليها هي في الحقيقة خدعة كبيرة، لأنّ الديمقراطية الأصلية هي «سلطة» أو «حكم الشّعب» أمّا الديمقراطية الغربية الحالية فتعني تفتيت الشّعب كما تعني حريّة الكلام والصّحافة فما دخل حرية كلام فرد أو نخبة في حكم الشعب؟ والأدهى والأمرّ أنّ الديمقراطية لم تعد هي حكم الشعب حتى في الغرب ذاته، في أمريكا ذاتها، لقد أصبحت ككلّ الأمور الأخرى تخضع للاقتصاد، وأصبح اللوبي اليهودي في أمريكا يتحكّم مع مجموعات الضغط الاقتصادي في عمليات الانتخاب وحتّى في قرارات الكونغرس..

٣ ــ الطائفية الاقتصادية:

استطاعت التراكمية الاقتصادية أن تتجاوز القومية والجنسية والحدود الجغرافية، كما استطاعت أن تتجاوز سلطة السياسي،

وأصبح بإمكان مضارب واحد أن يعبث باقتصاد قارة كما فعل المضارب الفرنسي "سوروس" باقتصاد "ماليزيا" وبعض بلدان الإقليم الآسيوي التي تقع فيه.. ولابأس أن نعيد ما ذكرناه في فصل آخر من هذه الدّراسة ممّا قاله "بارنيت" و"مولر": «إنّ مديري شركات مثل "جنرال موترز" و"آي.بي.إم" و"بيبسيكو" و"جنرال الكرتيك" و"بفايزر" و"شل" و"فولكسفاغن" و"اكسون" وبضع مئات آخرين يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات تأثير أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول أن يعيش الناس وملء العمل الذي سيقومون به إن وُجِدَ وماذا يأكلون ويشربون ويلبسون، وأي نوع من المعرفة سوف تشجعه المدارس والجامعات، وأيّ نوع من المجتمع سيرث أطفالهم»[١٨].

كما يقولان: «إنّ هناك اهتماماً متزايداً في أنحاء العالم بكون الشركات الكونية تحتل موقعاً يمكنها من السيطرة على الحكومات، ومن إيقاع الخلل في الاقتصادات الوطنية، والاضطراب في التدفق النقدي العالمي، ولمديري الشركات من القوة ما يسمح لهم بنقل رأي المال وتطوير أو (إخماد) التكنولوجيا، وصياغة أمزجة وميول عامة تدعو حتى أقوى الحكومات إلى الخشية من عدم القدرة على السّيطرة عليها، والتساؤل حول ما إذا كان يجب الترحيب بالشركات الكونية، أم منعها أم تقييدها قانونياً بدأ يصبح هو الموضوع السياسي

الأوّل لدى كافة البلدان قيد التطور بلا استثناء، وأيضاً، وبشكل متزايد لدى معظم الأمم الصناعية كذلك»[١٩].

وتظهر الطائفية الاقتصادية عادة بعد الطائفية السياسية، ذلك لأنّ تحوّل الإنسان من الوضع القبلي إلى الوضع السياسي أمر يستدعيه البحث عن النظام والأمن في أسرة كبيرة ومتفرّعة، إنّ ظهور النزعة الاقتصادية كإيديولوجيا وفلسفة متبناة أمر متأخّر عن الدّولة، ذلك لأنّ ظهور الدّولة انطلاقاً من الحسّ الأممي أو القبلي أمرٌ يخضع للفكر الجمعي المترابط، وحينما يبدأ هذا الفكر في الانحلال يبدأ ظهور الفكر الفردي «الأنا» وهو ذاته التحوّل الذي يشقّ عصا الوحدة في الدولة وينشئ كيانات موازية باسم «المعارضة» وطبعاً فهذه الكيانات كانت نتيجة للتوجّه نحو «الأنا» و«الذاتيّة» وتمحور الإنسان حول «مصلحته» وقد ازدادت هذه الذاتية والمصلحية السياسية والتي كان من نتائجها التكينن السياسي «التحزّب» إلى أن أدّت إلى ظهور المصلحية الاقتصادية والتي هي أقصى درجات المصلحية السياسية، ذلك لأنّ المصلحية السياسية قد تستفيد منها الجماعة أمّا الاقتصادية فنفعها خاصّ. لذلك تقول إنّ أقصى درجات الأنانية هي «المصلحية الاقتصادية» والتي كانت مدعاة إلى ظهور فلسفة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها عبر إلغاء الفلسفة الدينية (الأخلاقية) والسياسية والاجتماعية، المتمثّلة في استعمال المال في أوجه وأبواب الخير، وفي

خدمة الأمة، والتكافل الاجتماعي، فقد غيّبت كلّ هذه المعاني وكلن هذا ما أشار إليه بعض المفكرين الاقتصاديين حين قالوا: «حتى أكثر الأفكار والعادات التي وقفت في طريق النموّ الاقتصادي قدسية، لم تستطع الاستمرار في الوقوف على أقدامها إلاّ قليلاً، وكما يشير المؤرّخ الاقتصادي العظيم د.هـ.توني فإنّ رأسماليي العصور الوسطى القليلي الخبرة اكتشفوا أنّ تقاضي الفائدة على الأموال كان أكثر ربحاً من أن يكون خطيئة، فغيّرت الكنيسة من موقفها تجاه الرّبا، وولدت بذلك الصّناعة المصرفية الحديثة»[٢٠].

إنّ سقوط مصطلح "الخطيئة" أمام مصطلح "الربح" معناه أنّ صراع الدين والمادة قد حُسم لصالح المادّة، وقد أدّى هذا إلى أن تغيّر الكنيسة من موقفها أو تندثر وتُتجاوز (بالبناء للمجهول).

يقول ماكس ويبر في "إضفاء صبغة النظام على ذوي الهالة القدسية": «في الفترات المقبولة تقليدياً تكون صفة القدسية أكبر قوة ثورية، أما قوّة "العقل" الثورية الموازية لها، فإنّها تعمل من الخارج على تغيير أوضاع الفعل، ومن ثمّ مشكلاته، وأخيراً تغيير مواقف النّاس نحوها أي إنّها تُرْشِدُ النّاس للسّير في طريق العقل وعندها يأتي دور القدسية التي تتضمّن سيطرة داخلية إخضاعية مولودة من الآلام أو الصّراعات والحماس، فتنتج تغييراً جذرياً للنظام المركزي للأعمال

واتجاهاتها وتضع مكانه نظاماً جديداً واتجاهات مختلفة تماماً، في الفترات ما قبل العقلانية تستنفد التقاليد والقداسة الكامنة فيها جميع أنواع التكيف مع العمل لذا يغدو من الضروري وجود قوة عقلية ثورية مصحوبة بقدسية من نوع جديد لإحداث تغييرات جديدة في الأنظمة السّائدة»[٢١].

ومن ثمّ فـ «لكي تتحوّل القدسية إلى بنية نظامية دائمة، من الضروري أن يتغيّر طابعها المضاد للاقتصاد وأن يتحوّل إلى شكل من أشكال التنظيم المالي القادر على تزويد المجموعة بحاجاتها وبالتالي تهيئة الأحوال الاقتصادية الضرورية لدفع الضرائب وتوفير النفقات»[٢٢].

إنّ تجاوز العلوم الإنسانية وعلوم التجريب للتمثيل الديني الذي يكون في صورة شيخ الدّين أو رجل الكنيسة يولّد ضموراً للقوامة الدينية على المتزوّد بهذه العلوم الدنيوية: ومثل ذلك يحدث مع المتزوّد بهذه العلوم إزاء شيخ القبيلة.. وآنذاك فليست «الأنا» أو المصلحية وحدها من يبرز الاقتصاد لا كمجرّد عنصر من عناصر الحياة بل كفلسفة يظهر فيها «إله المادّة» فهناك إلى جانب هذه الأنا، ضعف ممثّل الشريعة (لكي لا نقول الشريعة) عن احتواء التوجّهات الجديدة وضبطها، كذلك تكبر الهوة وتتّسع بين علماء الدين وعلماء الدنيويات في مناطق الخرافات والابتداع باسم الشّرع. وذلك لأنّ التمثيل الديني ينصب لهذه الخرافات والبدع منارات استلهام ثقافي

للأجيال المزوّدة بالعلوم المتقدّمة، ومن ثمّ يحدث التجـــاوز للثقافـــة الممسوخة على اعتبار المشايخ أنها هي الثقافة الأصيلة للأمّة.

إنّ تحوّل الاقتصاد إلى فلسفة وشريعة، بل وعقيدة، على حـــدّ تعبير الحديث بأن تعس عبد الدينار وتعس عبد القطيفة.. يعني ظـهور الطّائفية الاقتصادية التي تبلورت اليوم في كيانات متدافعة بعضها قوي وبعضها ضعيف، فالاتحاد الأوروبي طائفة، ومجموعة آسيان، والنافتـا، والطبقة الضعيفة المهضومة طائفة وهكذا.. ويحدث التدافع بين هـــذه الطّوائف التي يعطى لها الولاء "المصلحي" ومثال ذلك ما حـــدث في سياتل في مواجهة أوروبية أمريكية، ويابانيـــة ــ أمريكيـــة حـــول التعرفات المفروضة على المنتجات الزراعية والمساعدات التي تقدّمـــها بعض الدّول لمزارعيها وغير ذلك.. إنّ مسار الظـــاهرة الاجتماعيـــة واحد، وفي كل فترة من فتراته يطغى عنصر على بقية العناصر فتوسم المرحلة بذلك العنصر كقولنا "حقبة طغيان السياسة، وعصر الازدهار الاقتصادي"، وهكذا.. ويحدث كلّ ذلك في مسار حلزوني انطلاقـــاً من المركز سيراً نحو المحيط، غير أنّ الدّورة الزمانية معادة)وتلك الأيام نداولها بين الناس) فالناس ينطلقون مـــن القبليـــة أو العشـــائرية ثمّ يتسيّسون ويقيمون دولة، بعدها الدولة تقوم بالهمّ الجمعـــي وحـــين يحدث التفتت للهمّ الجمعي ويتّجه العموم نحو الخصـــوص و"الأنـــا" المصلحية تتحوّل الحقبة إلى حقبة اقتصاد وحين تستحكم المادية وبمـــا

تحمله من قتل وتجاوز لمعاني التكافل والأخلاق تحدث ردّة الفعل على ذلك باسم الأخلاق والتكافل الاجتماعي لتولد حقبة العودة إلى الثقافة والعقيدة.. إنّ كل دورة رباعية (قبلية (قومية) سياسية ـ اقتصادية ـ دينية) قد تحدث في مدة ليست منضبطة فقد يكون ذلك في أربعة قرون وقد يكون في عشرين قرناً وكلّما استنفذت البشرية هذه الدورة الرباعية بدأت دورة رباعية جديدة وهكذا.. وفي كل دورة تنطلق القبيلة من المركز وما حوله لتكتمل الدورة على المحيط الاقتصادي ثمّ يعود الدين بالبشر إلى المركز الذي هو الأصل والفطرة والمنطلق.

٤ ــ الطائفية الدينية:

إنّ الدينية تبدأ مرحلتها لإعادة الأمور نحو المركز بردّة فعل شديدة تجسّدها مناقضة الروح للمادة في الاتجاه، وتظهر هذه الحدّة في صور شتّى منها: قوة الإيمان بالمثالية الشرعية والأخلاقية وإنكار الواقع المادي المتردّي (الجاهلي) والثّورة عليه.. ومنها نقول إنّ بداية مرحلة «الدينية» هي الطّائفية التي هي التميّز مع استعمال القوّة قصد إزالة الآخر..

إنّ الرّوحانية لم تكن منعدمة في دورة القبيلة أو السياسة أو الاقتصاد، لكنّها كانت ضعيفة، وهي تضعف توسُّعاً إلى أنْ تنتهي إلى

الضّمور مع قرب نهاية الدورة الاقتصادية، وحين تنهي غيابها تعـــود للظهور على عادة ما هو معروف في النّاموس الكوني والليل يكـــون أقصاه المظلم فجراً مشرقاً.

إنّ دول الخليج تعيش تماساً حاداً مع العولمة القائمة على الماديّـــة والتكنولوجيا ولذلك فالهوية والثقافة فيها ستعيش وضْعاً متأزّماً وهـــو الأمر الذي بدأ التحذير منه مبكّراً من طرف الكثير من المســـؤولين والمفكّرين الخليجيين.. فهل يعني ذلك أن الخليج سيتعرّض لردّة فعـــل ثقافية أو دينية حادّة؟.

إجابة نقول: أنّ الخليج وفق نظرة متأنيّة ترتكز على مـــا هـــو معروف في علم الاجتماع من المسلّمات لم يكن ولأحقاب عنصـــراً منسجماً مع المسار البشري عبر دوراته الحلزونية المذكورة ســـلفاً، إذ نلاحظ أنّ هناك دائماً شدّاً ثقافياً للخلف في زمن الدولة ثمّ في زمـــن الاقتصاد في المنطقة الأمر الذي جعل التمسّك بالتّراث يمنع المنطقة من الاندماج الكلّي في حركة التسيّس أو الاقتصاد العالمي.. فمثلاً نلاحظ أنه في الوقت الذي ضعفت فيه الشرائع وسارت نحو الانحدار لصـــالح العلمنة وانتشارها في دول إسلامية أخرى للالتحاق بالرّكب العـــالمي "المتعلمن" كانت دول الخليج تخرج عن السّرب بالعودة إلى المعـــين، وتجلّى ذلك في الدّعوات الإصلاحية التي كان أشهرها وأكبرها أثراً في

المنطقة دعوة الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب ـ رحمه الله ـ

لذلك فإنّ المنطقة كوحدة لم يستوعبها المسار المذكور فكانت تقطعه بالأوبة إلى المركز إبّان كلّ مرحلة وهذا ما لا يجعل الرّجوع إلى الهوية أو الثقافة الذاتيّة القائمة على التراجع القيمي الزمني (الاستنباط من الأسلاف أو الأجداد) مهمة طائفة معدودة ومتميزة من الناس تقوم على المجموع كما حدث في كثير من الدول «المتعلمنة» بل إنّ هذا الرجوع أو التداعي للحفاظ على الثقافة الذاتية للمنطقة في مواجهة ثقافة العولمة، سيكون أمراً شعبياً بل ورسميّاً أيضاً.

إذ إنّ دول المنطقة وبدرجات متفاوتة تتبنّى الشّريعة الإسلاميّة كمنهج سياسي ودستور. غير أنّ أوغست كونت في تقدّم الحضارة يرى أنّ التاريخ يمكن تقسيمه إلى ثلاث حقب رئيسية وهي:

١ــ الحقبة اللاهوتية والحربية والتي يقول عنها: «فيها يسيطر الخيال تماماً على القدرة على الملاحظة التي ينكر عليها أيّ حق في الاستفسار».

٢ــ أما الحقبة الثانية فهي الحقبة الميتافيزيقية الشرعيّة، وفيها يبدأ ازدهار الملاحظة لكنّها تبقى ثانوية بالنسبة للنظرة اللاهوتية الدينية المبنية على الخيال وطابع ما فوق الطبيعة.

٣ــ أمّا الحقبة الثالثة فهي حقبة العلوم والصناعة وفيها أطاحت الملاحظة بالخيال[٢٣].

ولاشكّ أنّ هذه الحقب كلّها حقب مختلّة، والحقبة المتوازنة ليست هي الحقبة التي تقيم الملاحظة خارج إطار الخيال "الدين" أو في مواجهته، الحقبة المتوازنة تعتبر العلم الدنيوي "الملاحظة" جزءً من التديّن..

إنّ الدّورات الأربع المذكورة قد نمت نموّاً واضحاً واكتملت في المجتمع الغربي، أمّا في المجتمع الخليجي فإنّ المسار كان منكسراً تراجعياً في كلّ فترة، واستطاع الدين بذلك أن يكون ملازماً للقبيلة، وللدولة، وللاقتصاد. ويمكن أن نقرأ في الأدبيان السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي مثلاً التصريح على مستوى السلطة بأهمية الدين واعتباره المرجع والأساس والمرجّح على القبلية والسياسية والاقتصاد "الماديّة" التي زاد من وهجها النفط وما جسّده من مجمع "رفاهي" كان أوّل من اقتنى التكنولوجيا في نقطة التقاء مبكرة مع مشروع النظام العالمي الجديد..